Al-Azhār

Volume 8, Issue 2 (July-December, 2022)

ISSN (Print): 2519-6707

Issue: http://www.al-azhaar.org/index.php/alazhar/issue/view/19

URL: http://www.al-azhaar.org/index.php/alazhar/article/view/340

Article DOI: https://doi.org/10.46896/alazhr.v8i01.340

Title It is the Duty of the Common People to Know the Divine Nature of the Theologians

Author (s): Dr. Ahmed Mahmoud Mohammed Abed

Received on: 26 November, 2021

Accepted on: 27 July, 2022

Published on: 25 August, 2022

Citation: Dr. Ahmed Mahmoud Mohammed Abed, "Construction: It is the Duty of the Common People to Know the Divine Nature of the Theologians," Al-Azhār: 8 No.2 (2022): 1-15

Publisher: The University of Agriculture Peshawar

Click here for more

الواجب على العوام معرفته من الإلهيات لدى المتكلمين

It is the Duty of the Common People to Know the Divine Nature of the Theologians

∗ Dr. Ahmed Mahmoud Mohammed Abed

Abstract

Theology is the most specialized branch of belief. Although theologists made it obligatory for the accountable person to learn about God, they had different opinions about that level of knowledge, due to their different methods of studying theology. Theologists have presented it in a philosophical, specialized language that is only accessible to specialized scholars. Hence, an answer to the following question is needed, 'if learning about God is obligatory for the accountable person, what do ordinary people have to learn, given the ban theologists imposed on delving into it?'

The researcher used a descriptive, analytical approach and a critical approach to shed light upon theologists' viewpoint on the issue of learning theology by ordinary people and what they should learn about it. This paper is characterized by eliminating the contradiction between the ban on learning theology by ordinary people and what they should learn about theology, since this topic was not discussed in an independent paper. One of the outcomes of this paper is that although theologists imposed a ban on ordinary people to delve into theology to prevent any potential tribulation, they made it obligatory on them to refer to scholars when they are faced with doubts and suspicions. Otherwise, ordinary people must focus on the practical part of the concept of belief, rather than the theoretical part.

***Keywords**: mandatory, ordinary people, theology.*

∗ Assistant Professor, the Islamic Studies Department, Faculty of Education, Al-Azhar University – Gaza

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيُعد مبحث الإلهيات – أي معرفة الله – أخص أبواب الاعتقاد، وعلى الرغم من إيجاب المدارس الكلامية لمعرفة الله على جميع المكلفين إلا أنها اختلفت فيما يجب من تلك المعرفة؛ لاختلاف الأدوات التي تناولت فيها مبحث الإلهيات، حيث قدمه المتكلمون بصيغة فلسفية لا يقدر على إدراكها إلا خواص العلماء، وهو ما أوجد لديهم التناقض بين ما يجب على جميع المكلفين من معرفة الله – تبارك و تعالى– وبين ما يحرموه من علم الكلام على عوام المسلمين نظراً إلى دقته وصعوبته، ومن هنا جاء هذا البحث ليبرز وجهة نظر المتكلمين في هذه المسألة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في بيان ما يجب على العوام معرفته من علم الكلام فيما يتعلق بمبحث الإلهيات في ظل منع المتكلمين لهم من الخوض في علم الكلام.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا الموضوع في دفع التناقض الحاصل بين منع المتكلمين للعوام من الخوض في علم الكلام، وبين ما يوجبوه على جميع المكلفين من معرفة الله –تبارك وتعالى–.

أسئلة البحث:

ما المقصود بعلم الكلام؟ وما حكم تعلم العوام له؟

ما الواجب على العوام معرفته في مبحث الإلهيات لدى المتكلمين؟

أهداف البحث:

بيان المقصود بعلم الكلام وحكم تعلم العوام له.

بيان الواجب على العوام معرفته من مبحث الإلهيات لدى المتكلمين.

الدراسات السابقة:

تناثر الحديث عن عقيدة العوام بين مؤلفات مستقلة تتحدث عن عقيدة العوام بشكل عام وبين بعض الإشارات إلى هذه العقيدة، وهنا تتميز هذه الدراسة عن غيرها؛ إذ تعالج في طياتها التناقض الظاهر في موقف المتكلمين الموجب على جميع المكلفين معرفة الله – سبحانه وتعالى– وبين منعهم للعوام من الخوض في علم الكلام، وأغلب الظن أن أحداً من الباحثين لم يتطرق إلى مثل هذه المسألة.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النقدي.

خطة البحث:

تكون هيكل البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة شملت أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول- العوام وعلم الكلام:

المطلب الأول- مفهوم علم الكلام ومباحثه:

أولاً – مفهوم علم الكلام:

تعددت تعريفات علم الكلام ومن أشهر تلك التعريفات:

قال الإيجي: "الكلام علم يقتدر معه إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه"[1]، وهذا ما اختاره صاحب كشاف العلوم[2].

قال ابن خلدون: "هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية، بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة"[3].

قال الجرجاني: "علم الكلام علم باحث عن الأعراض الذاتية للموجود من حيث هو على قاعدة الإسلام"[4].

قال المناوي: "الكلام علم يبحث فيه عن ذات الله وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام"[5].

يلاحظ على ما سبق: أن تعريفات علم الكلام لم تستوفِ ما شرطه المتكلمون فيما برعوا فيه من صناعة الحد وهو اختصاص المحدود بوصف يخلص إليه، أو اشتماله على الحد الجامع المانع[6]، يفسر ذلك تأكيدهم أن هذه التسمية قد جاءت على أخص أجزائه وهي مسألة كلام الله تعالى[7]، وإن كان في ذلك نظر؛ لاختلاف المتكلمين أنفسهم في سبب التسمية نفسها، وهو ما سنبينه لاحقاً.

ثانيًا – أسماء علم الكلام:

تعددت تسميات العلماء لعلم الكلام من ذلك:

الفقه الأكبر، وأول من أطلق هذه التسمية الإمام أبو حنيفة مقابلة للفقه الأصغر المتعلق بالأحكام العملية.

التوحيد، ومن الكتب التي حملت هذا الاسم كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب للإمام ابن خزيمة.

السنة، ومن الكتب التي حملت هذا الاسم كتاب السنة للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب السنة للإمام أبي بكر الخلال.

أصول الدين، ومن الكتب التي حملت هذا الاسم أصول الدين للإمام البغدادي، والإبانة عن أصول الديانة للإمام أبي الحسن الأشعري.

الإيمان، ومن الكتب التي حملت هذا الاسم كتاب الإيمان للإمام محمد بن إسحاق بن مندة، وكتاب الإيمان للإمام ابن تيمية.

الشريعة، ومن الكتب التي حملت هذا الاسم كتاب الشريعة لأبي بكر الآجري.
العقيدة، ومن الأسماء التي حملت هذا الاسم كتاب عقيدة السلف وأصحاب الحديث للإمام أبي عثمان الصابوني.
علم الكلام، وقد اختلف المتكلمون في سبب تسمية علم الكلام بهذا الاسم ومن تلك التسميات:
سمى كلامًا إما لأنه بإزاء المنطق للفلاسفة.
أو لأن أبوابه عنونت أولًا بالكلام في كذا.
أو لأن مسألة الكلام أشهر أجزائه حتى كثر فيه التناحر والسفك فغلب عليه.
أو لأنه يورث قدرة على الكلام في الشرعيات"[8].
"أو لأنه أول ما يجب من العلوم التي إنما تعلم وتتعلم بالكلام، فأطلق عليه هذا الاسم لذلك.
ولأنه إنما يتحقق بالمباحثة، وإرادة الكلام بين الجانبين وغيره قد يتحقق بمطالعة الكتب والتأمل.
ولأنه أكثر العلوم نزاعاً وخلافاً فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم.
أو لأن أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم، كما يقال للأقوى من الكلامين هذا هو الكلام. (يراجع)
ولأنه لابتنائه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية، كان أشد العلوم تأثيراً في القلب وتغلغلاً فيه فيسمى بالكلام المشتق من الكَلْم وهو الجُرْح"[9].
وغير ذلك من التسميات التي أصبح ترجيح إحداها محط جدل بين المتكلمين وغيرهم ممن ناقشهم في ذلك، ولعل أقرب تلك التعليلات مقارنة بما هو موجود من تراث المتكلمين هو تحقق المباحثة وإرادة الكلام بين المتكلمين وغيرهم[10].

ثالثاً – مباحث علم الكلام:

يؤكد المتكلمون أن موضوع علم الكلام هو العقائد الدينية وهي أمور مخصوصة كلفنا الله –سبحانه وتعالى–الإيمان بها تصديقاً واعتقاداً وإقراراً[11]، وهي الواردة في حديث جبريل – عليه السلام – أن الإيمان هو "أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره"[12]، وقد أفاض المتكلمون في الحديث عن تلك العقائد، وقد تعددت تقسيماتهم:
فمنهم من قسمها إلى ثلاثة مباحث رئيسة:
الأول– الإلهيات: وتشتمل على كل ما يتعلق بذات الله وصفاته، وغير ذلك من المسائل التي تتعلق بهذا المبحث.
الثاني– النبوات: وتشتمل على كل ما يتعلق بالأنبياء من صفاتهم ومعجزاتهم، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بهذا المبحث.

الثالث– السمعيات: ويطلق عليها بعضهم الغيبيات، وهي كل ما لا سبيل إلى معرفته إلا بنصوص الشرع الصحيحة، كأحداث الساعة، وعذاب القبر، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بهذا المبحث[13].

ومنهم من قسمها إلى خمسة مباحث، حيث زاد على التقسيم الأول مبحثين وهما:

الرابع– الكونيات: وتشتمل على ما يتعلق بالملائكة والجان وما يتعلق بهما من صفات ووظائف، وغير ذلك من المسائل.

الخامس– الإنسانيات: ويشتمل على دراسة الإنسان من حيث أفضلية خلقه وتفاضله مع الملائكة، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بذلك[14].

هذا: ويضم كل منبحث من تلك المباحث تفصيلات تلك العقائد بطريقة منطقية، حيث تغلب عليها الأدلة العقلية مع عدم إغفال للأدلة النقلية عند الحاجة إليها؛ لأن طريقتهم في التأليف تستهدف بشكل أساسي الدفاع عن عقيدة أهل السنة أمام أهل البدعة[15].

المطلب الثاني– مفهوم العوام وحكم تعلمهم لعلم الكلام:

أولاً – مفهوم العوام:

مفهوم العوام لغةً:

قال ابن منظور: "العامة خلاف الخاصة قال ثعلب سميت بذلك لأنها تعم بالشر والعمم العامة اسم للجمع... ويقال قد عممناك أمرنا أي ألزمناك قال والمعمم السيد الذي يقلده القوم أمورهم ويلجأ إليه العوام"[16].

قال الفيومي: "والجمع (عَوَامٌّ) مثل دابة ودواب والنسبة إلى العامة (عَامِّيٌّ) والهاء في (العَامَّةِ) للتأكيد"[17].

جاءت كلمة العوام في بعض معاجم اللغة كإشارة إلى كثرة الناس مقابل معنى الخاصة التي تنفرد بصفات تميزهم وتكون سبباً في تقلدهم لزمام الأمور.

مفهوم العوام اصطلاحاً:

يرتكز العلماء في بيان مفهوم العوام اصطلاحاً إلى المعنى اللغوي الذي يفرق بين الناس على أساس تفرد الخاصة بصفات تميزهم عن العوام، ويعد الغزالي من أشهر من تكلم في هذه المسألة حيث قسم الناس تارة إلى قسمين: عوام، وخواص، وتارة إلى ثلاثة أقسام: عوام، وخواص، وطائفة بينهم وهم أهل الجدل[18]، وعلى كلا التقسيمين يبنى الغزالي تعريفه على الصفات الفارقة بين الخواص والعوام.

فالخواص تجتمع فيهم ثلاث خصال: إحداها الذكاء والفطنة القوية، والثانية بعدهم عن التقليد، والثالثة تعلمهم من غيرهم، أما العوام فهم وإن كانت لديهم فطنة فطرية فليس لديهم فطنة لفهم الحقائق، وليس لديهم داعية الطلب؛ بسبب انشغالهم بالصناعات والحرف[19]، ولا يقف الغزالي عند هذا الحد، بل يدخل في مفهوم العوام "الأديب والنحوي والمحدث والمفسر والفقيه والمتكلم"[20]، وبهذا يبنى الغزالي مفهومه للعوام

مقابل الخواص الذين هم أهل للخوض في علم الكلام من وجهة نظر الغزالي.

ثانياً – حكم تعلم العوام لعلم الكلام:

يعد المتكلمون أن علم الكلام واجب على العلماء دون العامة، فهو فرض كفاية إذا قام به بعضهم سقط عن باقي الأمة[21]؛ فلا يقوم بها إلا العلماء؛ لأنهم "المعنيون بالتوحيد، والذب عنه من بين العالمين"[(22)]، وهؤلاء هم خاصة طلبة العلم؛ إذ لا يحسن بهم الجهل بالحجج النظرية على عقائدها[23]، وبهذا عدوه من العلوم التي يضن بها على غير أهلها[24]؛ لأنها علوم خاصة الخاصة التي لا ينبري لها إلا "المتجردون لتعلم السباحة في بحار المعرفة...، فهؤلاء هم أهل الغوص في بحر المعرفة، وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة إلى أن يسعد واحد منهم بالدر المكنون والسر المخزون"[25]، ولعل هذا ما يكشف لنا سر دعاء المتكلمين بأن يرزقوا إيمان العجائز، وهنا نتساءل إذا كان موضوع علم الكلام كما يؤكده المتكلمون هو العقائد الدينية الواجبة على كل مكلف فكيف يستقيم ذلك مع منعهم العوام عن علم الكلام الذي عدوه علم الخاصة؟، وهذا ما دفع ابن رشد إلى توجيه انتقاده للمتكلمين حيث أكد أن مقصود الشرع الأول هو العناية بالأكثرية من غير إغفال للخواص[26].

ولم يغب عن ذهن المتكلمين أن خطاب الشرع موجه للأكثرية والخواص على حد سواء، لكنهم يفرقون بين من هم أهل لهذا الخطاب وهم الراسخون من العلماء وبين العوام الذين يجب عليهم أن يسألوا العلماء عما لم يفهموا، فإن كانوا يطيقون فهمه فهموهم وإن لم يطيقوه فعليهم أن يخوضوا في حديث غيره[27]، فتفريق المتكلمين في المعنى الاصطلاحي بين العوام والخواص على أساس اختلاف الملكات الفكرية والقدرات الإدراكية انعكس بشكل واضح على بيان حكم تعلم علم الكلام خاصة للعوام الذين – ومن باب الخوف عليهم –أكدوا منعهم من الخوض في علم الكلام.

المبحث الثاني– العوام والإلهيات:

المطلب الأول– الإلهيات لدى المتكلمين:

مفهوم الإلهيات في اللغة:

الإلهيات: في اللغة أله بمعنى تعبُّد، وكل ما اتخذ معبوداً إله عند متخذه والجمع آلهة والآلهة الأصنام سموا بذلك لاعتقادهم أن العبادة تحق لها، وإذا قرنت كلمة إله بأل التعريف فالمقصود منها الله الذي يستحق العبادة دون سواه[28].

مفهوم الإلهيات لدى المتكلمين:

أكد المتكلمون أن مفهوم الإلهيات يرادف مفهوم الإيمان بالله تعالى؛ لهذا يعد المتكلمون مبحث الإلهيات المقصد الأعلى لعلم الكلام[29]؛ لتعلقه بذات الله تعالى[30]، وقد أجمعوا على ما أوردته آيات القرآن الكريم من بيان لحقيقة الإيمان بالله تعالى التي وباستقرائها تضمنت الحديث عن ربوبية الله على خلقه حتى إذا

أقر الناس بذلك توجب عليهم الإقرار بألوهيته تعالى، وبتحقيق ذلك يصلون إلى إفراده بصفات الكمال التي لا تصرف إلا له[31].

ثانياً – أقسام الإلهيات لدى المتكلمين:

اعتمد المتكلمون في تقرير مبحث الإلهيات على ما أورده القرآن الكريم من توحيد الربوبية وإثبات وحدانية الله واتصافه بصفات الكمال، لكن خوضهم معركة الدفاع عن الإسلام ضد أعدائه الذين تسلحوا بالفلسفة اليونانية[32] قد أثر على طبيعة تناولهم لمبحث الإلهيات فاضطروا إلى مجاراتهم في استخدام مصطلحاتهم فضلاً عن مجاراتهم في ترتيب موضوعات مبحث الإلهيات الذي قدموه كنظرية فلسفية ظهرت معالمها بشكل واضح تارة في مناقشتهم لأعداء الإسلام، وتارة فيما أوجبوه على جميع المكلفين في مبحث الإلهيات، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه مراعاة الفئة المستهدفة من الخطاب المعرفي، وبهذا انقسمت موضوعات مبحث الإلهيات لدي المتكلمين إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

الأول– توحيد الربوبية:

قرر القرآن الكريم توحيد الربوبية فلا تكاد سورة من سور القرآن تخلو من تأكيد خالقية الله لكل شيء؛ فتوحيد الربوبية أساس الإيمان بباقي أنواع التوحيد الأخرى[33]، وعلى هذا تكون مسألة إثبات وجود الله تعالى أول مفردة من مفردات البناء العقدي، ثم ينبني عليها الحديث عن الربوبية، حتى إذا أقر المكلف بذلك توجب عليه الإيمان باستحقاق الله تعالى لصفات الكمال، ومن ثم يتوجب عليه الإقرار بألوهية الله وتفرده بالعبادة والطاعة، هذا: وقد تميزت طريقة القرآن في بناء النسق العقدي بمخاطبة جميع الناس على اختلاف أحوالهم بما أودعه الله تعالى في فطرتهم الأولى[34].

اضطر المتكلمون في معرض ردهم على الدهرية القائلين بقدم العالم[35]، إلى إدراج مسألة إثبات حدوث العالم قبل إثبات وجود الله تعالى، وقد ترتب على ذلك تغير في النسق الكلامي السابق على مستويين: الأول على مستوى الشكل، حيث ابتدأ المتكلمون نسقهم الكلامي بإثبات حدوث العالم، ثم إثبات الصانع، ثم إثبات الصفات الإلهية، أما المستوى الثاني فهو تغير في مضمون ذلك النسق، حيث اضطر المتكلمون إلى إقحام مسائل الطبيعيات؛ لإثبات حدوث العالم من خلال إثباتهم تركب الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، ومن ثم إثبات عدم حدوثها بنفسها وصولاً إلى إقامة الدليل على محدثها[36]، وهو ما اضطرهم إلى الخوض في نظرية الجوهر الفرد التي أصبحت أخص نظرية لدى المتكلمين رغم أنها ترجع إلى الفلسفة اليونانية[37]، وقد تميزت طريقة المتكلمين في إثبات ذلك بأنها طريقة عقلية بحتة لا يدركها إلا خواص أهل العلم فضلاً عن غيرهم.

الثاني– إثبات الوحدانية:

اتصف النسق الكلامي لدى المتكلمين بالترابط المعرفي، ولا أدل على ذلك من تأكيدهم لمبدأ التوحيد

الذي انعكس على طبيعة تناولهم لموضوعاته، ففي القسم الأول تناولوا مسألة توحيد الله في ربوبيته وأبطلوا من خلالها قول الدهرية القائلين بقدم العالم، لينتقلوا إلى القسم الثاني وهو إثبات الوحدانية التي بينوا فيها تفرد الله بالإلهية فلا يشاركه أي أحد لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله[38]؛ وذلك استكمالاً لمبدأ التوحيد الذي أبطلوا فيه كل شبه أعداء الإسلام، وهنا وجهوا سهام نقدهم لأقوال الثنوية التي تثبت إلهين، وكذلك النصارى القائلين بالتثليث، ورغم أن هذه الفرق لم تثبت إلهين متكافئين في جميع الصفات، إلا أن المتكلمين أرادوا تأكيد وحدانية الله المطلقة بنفي مشاركة أي أحد، ليس فقط في كل صفاته، بل حتى في أي صفة من صفاته [39].

يؤكد المتكلمون في استدلالهم على الوحدانية اعتمادهم على قول الله : ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[40]، وهو ما يطلق عليه في العرف الكلامي دليلَ التمانعِ، ومع ذلك فإن المتكلمين يؤكدون أن الطريقة الأصح لإثبات الوحدانية هي الدليل العقلي[41]؛ وذلك لمجابهة شبهات الخصوم الذين لا يؤمنون بآيات القرآن الكريم، حيث يسرد المتكلمون أدلتهم العقلية بشكل مجرد لا يقوى على إدراكه إلا الخواص فضلاً عن غيرهم.

الثالث– إثبات الأسماء والصفات:

تعد مسألة أسماء الله وصفاته أخص مسألة في مبحث الإلهيات؛ فقد أوجب الله الإيمان بالأسماء الحسنى والتعبد بها قائلاً: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾[42]، ولكثرة أسماء الله وصفاته التي استأثر الله بها[43] أمر النبي بإحصاء أبين أسماء الله وأظهرها وهي تسعة وتسعون اسماً[44]؛ وذلك: بحفظها، وفهم معناها، وإدراك مغزاها، والعمل بمقتضاها. وقد شكلت كثرة أسماء الله وصفاته إشكالاً كبيراً لدى المتكلمين الذين خاضوا معارك طاحنة مع أعدائهم القائلين بتعدد الآلهة، فكيف لهم أن يجروا الإيمان بكثرة الأسماء في ظل المحافظة على وحدانية الله تعالى؟، وكيف لهم أيضاً ان يجروا الصفات الإلهية خاصة الصفات التي توهم التشبيه مع المحافظة على مبدأ تنزيه الله عن مشابهة خلقه؟.

أجمع المتكلمون على وجوب الإيمان بما ورد في الكتاب والسنة من الأسماء الإلهية، لكنهم اختلفوا في مستند ذلك الوجوب، حيث أكدت المعتزلة أن مستند الوجوب هو العقل؛ وذلك لأنها عدت اللغة مواضعة أي ما يتفق عليه الناس، وقد ترتب على رأيهم هذا جواز تسمية العبد لربه، كما نشأت عنه أيضاً إشكالية العلاقة بين الاسم والمسمى؛ لارتباطها بمسألة تنزيه الله –سبحانه و تعالى– عن التعدد، حيث أكدت المعتزلة وحدة المسمى فهو أسبق وجوداً من الأسماء والتسميات التي هي أفعال المسمين، وقد نتج عن ذلك أيضاً نفي المعتزلة للكلام الأزلي. أما الأشاعرة فقد أكدوا أن موجب الإيمان بالأسماء الإلهية هو الشرع فهي توقيفية، وبهذا لا يجوز تسمية العبد لربه، وقد اختلف الأشاعرة فيما بينهم حول مسألة الاسم والمسمى وهو خلاف لفظي لاتفاقهم على إثبات الكلام الإلهي الأزلي، أما عن نفيهم لتعدد الآلهة بسبب

كثرة الأسماء الإلهية، فقد أكدوا وحدة المعنى وأن تلك الأسماء ما هي إلا مجرد كثرة لفظية، كما نتج عن ذلك اختلافهم في اعتماد قياس الغائب على الشاهد في تقرير الأسماء الإلهية.

أما الصفات الإلهية فقد اتفق المتكلمون جميعاً على أن مستند الإيمان بها أحكام العقل التي تنحصر بين الاستحالة والوجوب والجواز[45]، وبهذا يقدم المتكلمون الصفات الإلهية بطريقة عقلية تصل بسالكها إلى بلوغ اليقين، وهنا يقف المتكلمون أمام مبدأ التنزيه مرة ثانية لبيان كيفية إجراء الصفات مع نفى التعدد في الذات، حيث أكد المتكلمون ضرورة أن يكون لله –تبارك و تعالى– صفة ذاتية تكون أخص صفات الذات بحيث يصح أن يخبر عنها[46]، وبهذا أجرى المتكلمون كثرة الصفات مع تأكيدهم وحدة الذات، وقد اختلف المتكلمون في هذه الصفة، حيث أكدت المعتزلة أن صفة القدم هي أخص صفات الذات، بينما أكد الأشاعرة أن صفة الوجود هي أخص صفات الذات، وبتحديد تلك الصفة يؤكد المتكلمون ضرورة سلوك ترتيب الاستدلال على الصفات الإلهية ليصل المكلف إلى اليقين، وهنا يؤكد المتكلمون أن جميع صفات الباري تترتب على العلم بأنه قادر، ويترتب على العلم بأنه قادر العلم بأنه عالم حي موجود[47]، وهكذا؛ حتى يجرى المتكلمون ما يجب لله من صفات، وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه.

المطلب الثاني– الواجب على العوام معرفته من الإلهيات لدى المتكلمين:

بين القرآن الكريم أركان الإيمان حيث قال : ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾[48]، وقال النبي —عليه الصلاة والسلام–: الإيمان "أن تؤمن: بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره"[49]، كما حكم القرآن الكريم بكفر من أنكر أيّاً من تلك الأركان حيث قال : ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[50]، وقد أجمع المتكلمون على أن أركان الإيمان مما تجب على جميع المسلمين، فقال الباقلاني مبيناً ذلك: "وجميع فرائض المسلمين وسائر المكلفين على ثلاثة أقسام: فقسم منها: يلزم جميع الأعيان وكل من بلغ الحلم وهو الإيمان بالله –عز وجل–، والتصديق له، ولرسله وكتبه، وما جاء من عنده"[51]، وتشكل هذه الأركان مباحث علم الكلام.

يعد مبحث الإلهيات وهو الإيمان بالله أخص مباحث علم الكلام، وهو أعظم قربة يتقرب بها العبد إلى ربه[52]؛ لتعلقه بذات الله تعالى، لذا عده المتكلمون من الواجبات المضيقة التي لا يمكن الإخلال بها[53]، بل حكموا بكفر من مات مقصراً في تحصيل العلم به[54]، وهنا نتساءل إذا كان مبحث الإلهيات من الواجبات المضيقة التي تجب على جميع المكلفين فهل يتضمن ذلك الوجوب دقيق مسائل علم الكلام التي اشتملت عليها أنواع التوحيد الثلاثة؟ وما مدى انتفاع عوام المسلمين بهذه الطريقة التي قد لا يتقنها إلا خواص الناس؟

يعد مبدأ تنزيه الله تعالى نقطة الارتكاز لأنواع التوحيد الثلاثة التي حاول المتكلمون الدفاع عنه أمام أعداء

الإسلام، حيث نقضوا القول بقدم العالم في معرض تقريرهم لتوحيد الربوبية، كما نقضوا عقيدة القائلين بتعدد الآلهة من المجوس القائلين بالإثنية وعقيدة التثليث عند النصارى، وقد اضطروا في سبيل ذلك إلى استخدام بعض المقدمات الضرورية التي تتوقف الأدلة عليها[55]، وقد أوجبوا معرفة المكلفين لتلك المقدمات، قال الباقلاني: "الواجب على المكلف: أن يعرف بدء الأوائل والمقدمات التي لا يتم له النظر في معرفة الله –عز وجل– وحقيقة توحيده، وما هو عليه من صفاته التي بان بها عن خلقه، وما لأجل حصوله عليها استحق أن يعبد بالطاعة دون عباده"[56]، تلك المقدمات هي إثبات حدوث العالم[57]، القائم على نظرية الجوهر الفرد التي استقاها المتكلمون من الفلسفات السابقة[58]، والتي نقضها بعض المتكلمين كالنَّظّام وابن حزم وابن تيمية الذين أكدوا جواز تجزئة الجزء أبداً[59].

يعد موقف المتكلمين السابق موافقاً لتقرير أهل السنة لمفهوم الإيمان الذي ينحصر بين التصديق الحكمي الذي يبني فيه المتكلمون فلسفتهم في الدفاع عن الإسلام والرد على أهل البدع والإلحاد الذين تسلحوا بالفلسفة اليونانية وهو ما لا يمكن رده إلا بنفس سلاحها[60]، وهنا يؤكد المتكلمون أن هذه المهمة واجبة على العلماء وتنحصر فيهم وحدهم؛ فالدفاع عن الدين وحماية بيضة المسلمين واجب عيني في حقهم، أما عوام المسلمين فلا يجب عليهم معرفة ذلك؛ لأنه من فروض الكفايات التي إذا قام بها بعضهم سقط الإثم عن باقي الأمة[61]، بل يحرم اطلاع العوام على هذه العلوم خوفاً عليهم من الفتنة، وهنا ينتقل المتكلمون إلى القسم الآخر من مفهوم الإيمان، وهو الواجب على جميع المكلفين خاصة العوام.

شغلت فكرة تنزيه الله تعالى حيزاً كبيراً لدى المتكلمين خاصة عند حديثهم عن القسم الثالث من أقسام الإلهيات، وهو إثبات الأسماء والصفات التي يعدها المتكلمون أخص ما يجب على جميع المكلفين[62]، وهو أن يعرف ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه[63]، ومع إيجاب المتكلمين لذلك يبرز التساؤل هل يجب على جميع المكلفين ما أورده المتكلمون من دقيق علم الكلام التي قد لا يدركها إلا خواص أهل العلم؟

أكد المتكلمون أن دقيق مسائل علم الكلام لا يجب على العوام معرفتها؛ لأنها تعد تكليفاً بما لا يطاق[64]، فإن تعرضوا لتلك المسائل فالواجب عليهم سؤال العلماء عما لم يفهموه، فإن كانوا يطيقون فهمه فهموهم، وإن لم يطيقوه فعليهم أن يخوضوا في حديث غيره[65]، وبهذا يوجه المتكلون العوام إلى الانشغال بالعمل بدلاً من الانشغال في القضايا الفكرية المجردة التي لا تناسب أفهامهم، وفي ذلك يقول ابن خلدون: "المعتبر في هذا التوحيد ليس هو الإيمان فقط الذي هو تصديق حكمي؛ فإن ذلك حديث النفس وإنما الكمال فيه حصول صفة منه تتكيف بها النفس، كما أن المطلوب من الأعمال والعبادات أيضًا حصول ملكة الطاعة والانقياد...، فإن العلم الأول المجرد عن الاتصاف قليل الجدوى والنفع وهذا علم أكثر النظار، والمطلوب هو العلم الحالي الناشئ عن العادة"[66]، وهذا ما يجب على العوام الاشتغال فيه وهو العمل.

أن ما يجب على جميع المكلفين خاصة العوام هو ما لا يعذر أي أحد بجهله، وهو التصديق بالقضايا الإيمانية، وقد نص المتكلمون على ذلك أثناء عرضهم لأبواب الاعتقاد المختلفة، ولا أدل على ذلك مما أورده القاضي عبد الجبار المعتزلي في نهاية كل باب من أبواب الصفات الإلهية، حيث بين ما يلزم المكلف معرفته من تلك الأبواب[67]، وكذلك ما أورده الإمام الباقلاني في كتابه (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به) حيث بين فيه ما يجب على كل المكلفين معرفته[68]، وكذلك الإمام الغزالي في كتابه (إلجام العوام) مما يجب على كل العوام وغير العوام[69].

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً- أهم النتائج:

حدد الشرع الحنيف ما يطلب من المكلفين اعتقاده، وهو ما ورد في حديث جبريل -عليه السلام- عندما سأل عن مفهوم الإيمان، ورغم اتفاق جميع العلماء على تسمية أركان العقيدة بالإيمان، إلا أنهم أطلقوا عليها أسماءً عدة منها علم الكلام الذي اختلفوا في سبب تسميته أيضاً.

أهم مباحث علم الكلام هو مبحث الإلهيات، وقد سمي بذلك لتعلقه بذات الله -عز وجل-، وقد سيطرت فكرة تنزيه الباري عن التعدد على تناول المتكلمين لموضوعات الإلهيات الثلاثة، وهي: الربوبية التي أبطلوا فيها قدم العالم، وإثبات الوحدانية التي أبطلوا فيها قول الإثنية من المجوس وعقيدة التثليث عند النصارى، وإثبات الأسماء والصفات التي أبطلوا فيها ما قد يتبادر إلى الذهن من تعدد الآلهة عند إجراء الأسماء والصفات الإلهية على ذات الباري تعالى.

الهدف من علم الكلام هو الدفاع عن الإسلام أمام المخالفين له، وبهذا فإنه يعد من علوم الخاصة التي تجب على العلماء وحدهم، أما العوام فلا ينبغي لهم النظر فيها خوفاً عليهم من الفتنة.

الواجب على العوام خاصة في مبحث الإلهيات هو الإيمان الإجمالي الذي لا يسع أحداً الجهل به، وإذا طرأ لهم سؤال أو شبهة في التصديق الحكمي فعليهم أن يسألوا العلماء؛ ليبينوا لهم ذلك فإن لم يفهموه فعليهم الانشغال بما يصلح حالهم ومآلهم من الأعمال التي تعد هدف الإيمان.

إن العلم بالإلهيات وما يتعلق بها ليعد الركن الأهم من الغاية التي من أجلها خلق الله -عز وجل- الخليقة وأرسل الرسل وأنزل الكتب، ما ذلك إلا ليُعبد حق العبادة.

إن فقه الإلهيات ليُعد من أهم الأمور التي يزداد بها إيمان المؤمن؛ لأن الإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي كما هو مقرر في عقيدة أهل السنة والجماعة، كما أن له دوراً رئيساً في رفع درجات المؤمن في الجنة عند الله -تبارك وتعالى-.

ثانياً- أهم التوصيات:

أن تركز جهود الباحثين لدراسة المسائل العقدية الخلافية؛ لتقريب وجهات النظر فيها ما أمكن إلى ذلك

سبيلاً دون العمل على تعميق تلك الخلافات بين العلماء، فضلاً عن العوام الذين لا يدركون تلك المسائل، الأمر الذي قد يحدث فتنة حال انتصارهم لما يؤمنون به ضد غيرهم.

أن يبين أهم العلم ما يجب على العوام علمه وعمله من أمور الدين خاصة العقيدة، التي أصبح العلم بها ضرورياً في ظل ما يتعرض له العالم الإسلامي من هجمة شرسة تستهدف العوام بشكل خاص؛ لكونهم الفئة الأضعف في العالم الإسلامي.

قائمة المراجع والمصادر

إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.
ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط2، 1411هـ، 1991م.
ابن حزم، على بن أحمد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1416هـ، 1996م.
ابن حنبل، أحمد مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، تحقيق، درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1418هـ ، 1997م.
ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، ط2.
ابن رشد، محمد بن أحمد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، إشراف: د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998م، ط1.
ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، 1399هـ، 1979م.
ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف ، القاهرة.
الأشعري، على بن إسماعيل، رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام، مراجعة: محمد الرفاعي، دار المشاريع، ط1، 1415هـ، 1995م، بيروت.
الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1411هـ، 1990م.
أمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط7، 1935م.
الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت.
الباجوري، إبراهيم، حاشية الإمام ابيجوري على جوهرة التوحيد، تحقيق: علىالشافعي، دار السلام، القاهرة، ط1، 1422هـ، 2002م.
الباقلاني، محمد بن الطيب، الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يحوز الجهل به، نحقيق: محمد الكوثري، دار التوفيق، القاهرة، ط2، 1421هـ، 2000م.
البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ.
بدوي، عبد الرحمن، مذاهب الإسلاميين، دار العلم، بيروت، 1997م.
البيجوري: إبراهيم بن محمد، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، ضبط: عبد الله الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، 2004م.
التفتازاني، أسعد الدين بن مسعود، شرح العقائد النسفية، مكتبة المدينة، باكستان، ط2، 1433هـ، 2013م.
التهانوي، محمد على، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق، على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
الجرجاني، على بن محمد، شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي "مع حاشيتا السيالكوتي والحلبي على شرح المواقف"، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، 1998م.
الجرجاني، على، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.
الجويني: عبد الملك، النظامية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1412هـ، 1992م،
الجويني، عبد الملك بن عبد الله، الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الدين، تحقيق: محمد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ، 1950م.
الجويني، عبد الملك بن عبد الله، الكافية في الجدل، تحقيق: د. فوقية محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1399هـ/1979م.
الجويني، عبد الملك، الشامل في أصول الدين، تحقيق: فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969م.
الخياط، عبد الرحيم بن محمد، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، تحقيق: د. نيبرج، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط2، 1413هـ، 1993م.
السلمي: عبد الرحيم بن صمايل: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، ط1، 1435هـ، 2014م.
السنوسي، محمد بن يوسف، أم البراهين، تحقيق: خالد زهري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2009م.
الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، جدة.
عاشور، سعد، التبيان شرح أركان الإيمان، مطبعة دار المنارة، فلسطين، ط1، 1426ه، 2006م.

عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1416هـ، 1996م.
عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، جمع: الحسين بن أحمد بن متويه النجراني، تصحيح: الأب جين يوسف هوين اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
الغزالي، محمد، إلجام العوام عن علم الكلام، دار المنهاج، بيروت، ط1، 1439هـ، 2017م.
الغزالي، محمد، القسطاس المستقيم، تعليق: محمود بيجو، المطبعة العلمية، دمشق، 1413، 1993م.
الغزالي، محمد، المضنون به على غير أهله، المطبعة الإعلامية، الثاهرة، 1303هـ.
الغزالي، محمد، المنقذ من الضلال، المطبعة الإعلامية، القاهرة، 1303هـ.
الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت.
القاري، الملا على بن سلطان، شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، لبنان، ط2، 1430هـ ، 2009م.
مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، اعتنى به: أحمد جاد، دار الغد الجديدة، القاهرة، ط1، 1438هـ، 2017م.
المناوي ، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط1، 1410هـ.
النيسابوري، سعيد بن محمد، في التوحيد ديوان الأصول، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، لجنة التأليف والنشر والطباعة، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية، القاهرة، 1385هـ، 1965م.

1 الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، 7.
2 التهاوني، محمد على، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق، على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، 1/ 29.
3 ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة ابن خلدون، تحقيق، درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1418هـ ، 1997م، 429.
4 الجرجاني، على، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1405هـ، 201.
5 المناوي ، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط1، 1410ه، 607.
6 الجويني، عبد الملك بن عبد الله، الكافية في الجدل، تحقيق: د. فوقية محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1399هـ/1979م، 4، 5.
7 انظر: الإيجي، المواقف، 8، 9، ابن خلدون، المقدمة، 435، التفتازاني، أسعد الدين بن مسعود، شرح العقائد النسفية، مكتبة المدينة، باكستان، ط2، 1433هـ، 2013م، 53.
8 الإيجي، المواقف، 8، 9.
9 التفتازاني، شرح العقائد النسفية، 53.
10 انظر السلمي: عبد الرحيم بن صمايل: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، التأصيل للدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، ط1، 1435هـ، 2014م، 45.
11 انظر: ابن خلدون، المقدمة، 433.
12 مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، اعتنى به: أحمد جاد، دار الغد الجديدة، القاهرة، ط1، 1438هـ، 2017م، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، 27.
13 انظر: البيجوري: إبراهيم بن محمد، تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، ضبط: عبد الله الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، 2004م، 62.
14 انظر: عاشور، سعد، التبيان شرح أركان الإيمان، مطبعة دار المنارة، فلسطين، ط1، 1426ه، 2006م، 6.
15 انظر: الأشعري، على بن إسماعيل، رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام، مراجعة: محمد الرفاعي، دار المشاريع، ط1، 1415هـ، 1995م، بيروت، 48، وانظر: الغزالي، محمد، المنقذ من الضلال، المطبعة الإعلامية، القاهرة، 1303هـ، التفتازاني، شرح العقائد النسفية، 58، 59.
16 ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف ، القاهرة، 4/ 3112.
17 الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت، 2/ 430، وانظر: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، 2/ 629.
18 انظر: الغزالي، محمد، القسطاس المستقيم، تعليق: محمود بيجو، المطبعة العلمية، دمشق، 1413، 1993م، 62، 63.
19 انظر: الغزالي، القسطاس المستقيم، 62، 63.
20 الغزالي، محمد، إلجام العوام عن علم الكلام، دار المنهاج، بيروت، ط1، 1439هـ، 2017م، 70.
21 الباقلاني، محمد بن الطيب، الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق: محمد الكوثري، دار التوفيق، القاهرة، ط2، 1421هـ، 2000م، 20، 21، انظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، 33، وانظر: ابن خلدون، المقدمة، 437.
(22) الخياط، عبد الرحيم بن محمد، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، تحقيق: د. نيبرج، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ط2، 1413هـ، 1993م، 13.
23 انظر: ابن خلدون، المقدمة، 437.
24 انظر: الغزالي، محمد، المضنون به على غير أهله، المطبعة الإعلامية، الثاهرة، 1303هـ، 2.
25 الغزالي، إلجام العوام، 70.

26 انظر: ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق: محمد عمارة، دار المعارف، ط2، 56.
27 انظر: الغزالي، إلجام العوام، 58،57.
28 انظر: ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، 1399هـ، 1979م، 1/ 127، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 1/ 144.
29 انظر: الجرجاني، على بن محمد، شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي "مع حاشيتا السيالكوتي والحلبي على شرح المواقف"، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، 1998م، 3/8.
30 انظر: الإيجي، المواقف، 7.
31 انظر: الشنقيطي، محمد الأمين، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف: بكر أبو زيد، دار عالم الفوائد، جدة، 488/3.
32 أمين، أحمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط7، 1935م، 3/ 8.
33 انظر: القاري، الملا على بن سلطان، شرح الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، لبنان، ط2، 1430هـ ، 2009م، 39.
34 ، انظر: ابن رشد، محمد بن أحمد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، إشراف: د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998م، ط1، 118، 122.
35 انظر: الجويني، عبد الملك، الشامل في أصول الدين، تحقيق: فيصل بدير عون، سهير محمد مختار، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969م، 276.
36 انظر: الجويني، الشامل، 276.
37 بدوي، عبد الرحمن، مذاهب الإسلاميين، دار العلم، بيروت، 1997م، 184.
38 انظر: السنوسي، محمد بن يوسف، أم البراهين، تحقيق: خالد زهري، دار الكتب العلمية، لبنان، ط2، 2009م، 27.
39 انظر: عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1416هـ، 1996م، 284، 291.
40 (سورة الأنبياء: 22).
41 الباجوري، إبراهيم، حاشية الإمام ابيجوري على جوهرة التوحيد، تحقيق: علىالشافعي، دار السلام، القاهرة، ط1، 1422هـ، 2002م، 72.
42 (سورة الأعراف: 180).
43 نصت السنة على ان اسماء الله لا يمكن حصرها ودليل ذلك قوله عليه السلام: (أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو علمته أحدا من خلقك أو أنزلته في كتابك أو استأثرت به في علم الغيب عندك)، ابن حنبل، أحمد مسند أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، القاهرة، حديث رقم: 3712، 1/ 391.
44 البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدا، (ح: 7392) - 118/9.
45 انظر، عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 128، وانظر: الجويني: عبد الملك، النظامية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1412هـ، 1992م،
46 النيسابوري، سعيد بن محمد، في التوحيد ديوان الأصول، تحقيق: محمد عبد الهادي أبو ريدة، لجنة التأليف والنشر والطباعة، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية، القاهرة، 1385هـ، 1965م، 459.
47 عبد الجبار، المجموع في المحيط بالتكليف، جمع: الحسين بن أحمد بن متويه النجراني، تصحيح: الأب جين يوسف هوين اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1/ 98، وانظر: الجويني – الشامل – 276.
48 (سورة البقرة: 285).
49 مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، 27.
50 (سورة النساء: 136).
51 الباقلاني، الانصاف، 20، 21.
52 الجويني، الشامل، 120.
53 عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 42.
54 الجويني، الشامل، 120.
55 انظر: ابن خلدون، المقدمة 436.
56 الباقلاني، الانصاف، 13.
57 الجويني، عبد الملك بن عبد الله، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الدين، تحقيق: محمد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، 1369هـ، 1950م، 29.
58 بدوي، عبد الرحمن، مذاهب الإسلاميين، 184.
59 انظر: الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1411هـ، 1990م ، 2/ 17، وانظر: ابن حزم، على بن أحمد: الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1416هـ، 1996م، ، 5/ 223، وانظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط2، 1411هـ، 1991م، 252/1.
60 انظر: ابن خلدون – المقدمة – 2/ 205.
61 انظر: الباقلاني، الانصاف 20، 21، انظر: الغزالي – الاقتصاد في الاعتقاد - 33، وانظر: ابن خلدون – المقدمة – 214/2،
62 الباقلاني، الانصاف، 20، 21.
63 انظر: عبد الجبار – المجموع في المحيط بالتكليف - 1/ 11، انظر: الجويني – الإرشاد، 29.

64 انظر: عبد الجبار – المجموع في المحيط بالتكليف – 10/1.
65 انظر: الغزالي، إلجام العوام، 57،58.
66 ابن خلدون، المقدمة، 432.
67 انظر: عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، 155.
68 الباقلاني، الانصاف، 13.
69 انظر: الغزالي، إلجام العوام، 50.